

التي يتبعها الابدان في انطق اجزاء الزمان يحصل انطق المتكلم  
 وهو كاف في جريان الابدان المذكور كما لا يخفى وبما ذكرنا انطق  
 ما قبل ان هذا الاستدلال لا يتم على قول من ذهب الى انها حادثة  
 قبل حدوث البدن لقوله عليه السلام خلق وادع قبل الابدان  
 بانفي ما به عام لان انطق قبل حدوث النفس قبل البدن بعض  
 المبدئين ومن لا يقولون بعدم تناهي قبل ذهب بعض الحكماء الى انها  
 مع عدم تناهيها وبيان انطق في الزمان الذي يقره المباح لا يسلط عدم  
 تناهيها على هذا المذهب انتهى اقول الفاعل بقدمها بالنفس  
 ومن تبعه لا يقولون بعدم تناهيها والفاعل بقدمها بالنوع مع عدم تناهيها  
 والفاعل بقدمها بالنوع مع عدم تناهيها في افرادها المتعاقبة بتواتر الابدان  
 هم عليه كما مر في القول بقدمها بالنفس مع عدم تناهيها لم يقبل من  
 احد من الحكماء في الكتب المشهورة العلم الا ان يكون مذهبهم حجة  
 لا بها في الجملة سواء كانت مجمعة او غير مجمعة او متعاقبة في الابدان  
 واما عند الحكماء فلا يجوز الالتماس في الوجودات المجتمعة المترتبة في الحكماء والادراك  
 كان الاجب ووجوده في نفس الامر معا وكان بينهما ترتيب فاصول  
 الاول من اعداد الحكماء بازاء الاول من الجملة الاخرى كان الثاني  
 بازاء الثاني وهكذا يتم التطبيق واذا لم يكن موجوده معادلان للموجودات  
 معترضة له لوجوده منها في كل زمان الا واحد ففي كل زمان بغير انطق  
 لا يكون الا بافتراض وجود اللاحق عند انطق فيها بحسب نفس اللاحق  
 ما يقطع اللاحق وكذا الوجود الموجودات المجتمعة الغير المترتبة او لا يتم  
 من كون الاول بازاء الاول كون الثاني وهكذا اذا اخطأ كل واحد  
 من الاول والآخر بازاء كل واحد من اللاحق فكيف استغنى النفس بالانطق  
 له مفصل حال فيقطع ما يقطع اللاحق واستوعب ذلك يتم التطبيق  
 بين الجملة المتتمة على الاستواء وبين اعدادها المحصاة فان في الاول  
 اعدادها باول اللاحق كان كافيا في وقوع اجزاء كل منها بمقتضى اللاحق  
 الاخرى فكذا في المحصاة فانه لا بد من تطبيقها من اعتبار انفسها وانفس

عليه المتكلمين بأنه لا يمكن أن يتوقف التطبيق على ملاحظة الأحكام مفصلاً  
 وجعل كل جزء من أجزاءها جزءاً آخر أو يكلف ملاحظة أحد أجزائها وتوقع  
 أجزاءها من أجزاءها جزءاً آخر أو لا جزءاً من أجزاءها جزءاً آخر  
 بل ينزعم أن لا يجوز في الأمور المرتتبة لأن الذين لا يقدر على ملاحظة  
 الأمور الغير المتناهية مفصلاً سواء كانت مجتمعة أو لا والضم التطبيق  
 بهذا الوجه نعم الموجود والعدم فلا وجه لتفصيل الموجود وإن كان ذلك  
 فهو متحقق في الأمور المتناهية أيضاً إذا حكم العقل بملاحظة حصة المتكلمين  
 محله على الجماليات أن يقع بالكلية جزئياً أو لا جزئياً أو لا يقع فعلى  
 الأول بل ينزعم التنازع على الثاني من التناهي فيموجب في الحركات العقلية  
 هذا على ما ذهب المتكلمين من أن ما كان له من صفات وجوده وكل مسبوق به  
 الآخر وأما على تفريق ما ذهب إليه المتكلمين من أن الحركة العقلية عند فهم الحق  
 الحركة بعينها من العبادات التي أمر واحد عارض للذات كالمسكن  
 من الأول إلى الثاني فلا يخفى في حقيقة العقل فلا يجوز فيه فيكون الحركة بعينها  
 انقطع جازم غير متوقف على وجوده أصله فانه ينقطع بانقطاع  
 الجسم أو بعينه إن كان العقل لا يجوز في الأمور الاعتبارية لذاته لا لغيره  
 فيجوز أن يكون متحققاً في ذاته في نفس الأمر ليعمل العقل فيها  
 بغيره من غير فرض وقوعه في الخارج بينهما فيلزم تنافي بالذات أي في  
 الأمر ذاته وهي ما كان لها خصائصها والامور الاعتبارية لا يتحقق  
 لها في الخارج وهو خلاف ذلك في الذين لأن أحوال السبل الغير المتناهية  
 لا تحقق الأمر العقلية مفصلاً إذا لملاحظة الأحكام لذاته لا يكون ذلك  
 حاصل إلا بوجود واحد هو العلم الجمالي المتعلق بها والذين لا يقدر  
 على استحضارها لا يثبت له أصل فلا ينقطع ملاحظة الأحكام من غير قطع  
 التطبيق ولا يلزم تنافي في نفس الأمر لعدم تحققه فيه قال الشيخ  
 شرف المصنف والمحقق أن كونه الجهل من سبل واحدة ثم  
 يقال جزئياً من هذه جزئياً من تلك هو كسب العقل وليس الخارج  
 كان كلف في العلم الدليل حكم العقل بأنه لا بد من أن يقع بالكلية جزئياً

من هذه جزو من تلك فالله لعل جاز في الامور التي اعتبارية والمجردة  
لان العقل ان يفرض ذلك في الكل على سبيل الدجمل وان لم يكن  
ذلك بل الشئ اظلم على خط اجزاء الجملين على التفصيل لم يتم الدليل في  
الموجود است المرتبة المتقدمة او لا سبيل للعقل انه ذلك استي كلامه  
قبل ان يحصل الجملين وانطبق وان كان بحيث العقل لكنه اعداد  
السبيلين للبدان ان يكون ضرورة يكون الجملين ان موجودين و  
يكون وقوعها اعداد كل منها بارا والآخر في امر احتمل فظهر من فرض وقوع  
الحقق على في هذا المقام فانه من هذا النوع الذي قد اتم وتوكل عدم التعلق  
العقل على سبيل التفات ان يكون النفس تدبره وتعلق بالادراك  
الغير المتناهي على سبيل التفات فلا ضرورة لان كل ما دخل من اعدادها  
تحت الوجود والتوجه بالادراك على سبيل التفات يكون متناهيها  
فانطبق لا يستلزم تناسلي بالادراك على سبيل التفات ونظيره لعدم الجملين فان  
معنى التناهي هو عدم الوجود في الوجود الذي هو عدم الوجود في الوجود  
مع ان الموجود منه يكون متناهيها بالادراك على سبيل التفات على علم الله  
حاصل ان مراتب الاعداد الغير المتناهية في رتبة الاعداد في سبيل التفات  
للمس على سبيل التفات لعل في الوجود الذي هو عدم الوجود في الوجود  
يلزم تناسلي بالادراك على سبيل التفات في الوجود الذي هو عدم الوجود في الوجود  
تعلق منه رتبة التناهي ان علم الله على سبيل التفات بالادراك وجوده كما ان  
ان علم الله انفس بالادراك وجوده والتعلق بالادراك على سبيل التفات الغير  
التناهي مفصل مجموع استي فان قيل فيعلم الجمل على الله تعالى فليكن الجمل  
عدم العلم كما ان العلم عدم تعلق القدرة بالعلم فليكن العلم  
وتوحيده ان توضح عدم وجود النقص على سبيل التفات ان التطبيق بالادراك  
والمعلومات والمقدورات التي رتبة بقوله وذلك ان التناهي وانما  
تناسلي في الوجود كونه كان في الخارج فافهم انفس فانه يدور على  
لا يتوقف التناهي وعدمه فالاعداد والمعلومات والمقدورات  
قطع النظر عن الوجود لا يكون متناهيها بالادراك على سبيل التفات

ليس الاخذ بربها بانه لا يقدّر على الاستعداد  
 بالذات في الخارج فذلك كل ما هو موجود في الخارج موجود متناه  
 فعلى كل تقدير لا يجرى التطبيق فيها لعدم كونها غير متناهية حتى تظهر  
 الجدل بين متناه وبين غير المتناه في ما لا يتناهى قال بعض الفضلاء وكون المتناه  
 والمتناه في الخارج الوجود محل تأمل بل انظر عدمه والضم الى الوجود من  
 قبيل الموجودات الخارجة عن جواهر الحكيمة والنتيجه كلامه اقول الجواب  
 عن الاول التناهي والالتزام به ليس بمعنى الذي يجب والسبب في  
 بعبه العدم والملكه ان الذين لا يتصف الواجب والوحدة والنقطة  
 في متناه ومنه صغرات الاعداد والملكات يكون وجوده في جهه  
 وعن الثاني ان هذا الجواب انما هو على طريقه ليقم المنكسر من الوجود  
 عند اوجدهم من الامور الاعتبارية واما عند الحكم بعدم جريان  
 جريان التطبيق فيها لعدم الترتيب بينها لعدم الوجود بينا وعلمنا  
 لراسخ انه لا شيء من المراتب جبره لما فوقه بل كل رتبة مرتبة من وجودها  
 مستلها تلك المرتبة يدل على ما قلنا كلام السيد السند في شرح المواقف  
 على ان المحقق الذي اصرح في حواشيه الترتيب بين الاعداد من الامور  
 من الامور الاعتبارية عند المحققين من الحكماء وان جعلها من اقسام  
 الحكم باعتبار فرض وجودها وما بين من انها غير متناهية اهـ جواب  
 كما قيل ان لم يكن الاعداد والمعلومات المحذورات غير متناهية  
 على شيء من التقديرين في معنى عدم متناهيها وحاصل الدفع ان اطلاق  
 التقديرين عليها وحاصل الدفع ان اطلاق التناهي عليها مجازا باطلاق  
 لوجودها باعتبار كانت غير متناهية قال بعض الفضلاء عدم متناه  
 المعلومات ليس بمعنى عدم التناهي في صورته العلم والعلم والعلم  
 بالافعال والذات لم يزل الجليل اقول انما يلزم الجليل لو كان المراد ان لا يتناهى  
 بحسب تعلق العلم به عدمه وليس كذلك بل المراد ان ما يمكن ان  
 يتطابق بتعلق العلم به فهو حاصل له لا بالافعال من غير ان يتوقف على  
 امر لكنه تلك المعلومات لا يتصف به الاعتبارية التناهي والالتزام به لكونها

فمرعى الوجود بل انما فيها بعدد التناهي بمعنى انها لا تنفك عن الوجود  
 الى حد معين وانها لو وجدت باسرها كانت غير متناهية  
 شك ان لا ينقسم الجبل كما لا يخفى نعم يراد به يقال ان علوها  
 متعلقا بعلوها غير متناهية كمكشحيان التعلق فيها باعتبار الوجود  
 العلم فيلزم تنافها وقد مر الجواب عنه بانه يجوز ان يكون التعلق العلم بها  
 على سبيل الجمال ويكون التعلق بالفعل على التفصيل منزها عن كون  
 متناهية بالنسبة الى علم الله تعالى وان كانت غير متناهية بالنسبة الى  
 وجوده مفقولة واعلم ان ما قلناه المتعرض من ان عدم تنافي العلوم بالعلم  
 بمعنى عدم التناهي الى حد متحقق ولذا قال الله تعالى في شأنه المقيدين  
 علمه نعم غير متناهية بمعنى انه لا ينفي الحد الذي هو فوقه حد محيط بالاعلم  
 كمراتب الاعداد ونعم الجان فخطه في آية يعني في غاية الوحدة  
 في وجوب الوجود في آية الى دفع التناهي في جميع من طهارة العلم  
 هو ان الله تعالى لا يخفى الحقيقة فينبوت الوحدة له في ورس اذ اطراد  
 الحقيقة لا يكون الا بالحد الذي لا يتعدى ذكرها وجعلها من مسائل الفقه فانها  
 لا يكون الا بحد واحد وانما دفع ما قاله الفاضل ان من ان توهم التناهي  
 حادثة الصفات الدائمة له يعلم من اهل العلم السليم انما يدل على  
 الصفات كانت مشهورة في معنى هذا الاسم فلا حاجة الى ذكرها لان  
 الصفات الدائمة وان كان مشهورة في معنى هذا الاسم لكنها ليست في  
 النبوت له فلا بد من ذكرها وجعلها من مسائل الفقه بخلاف ما خرج فيه  
 وحاصل الدفع ان المراد به يعني ان الضرورة هي نبوت الله  
 لا يخفى الحقيقة في ذاته الشفوية دون صفة فانه لا يشترط في صفات  
 الحقيقة وهو ليس بمرادنا المراد بالوحدة هي الوحدة في صفة الحقيقة  
 جوب الوجود في ذاته الذي هو جزئي تقرب غير عبارة المحل وانما  
 خبر بان دفع التوهم بالعناية المذكورة انما يتم اذا كان المراد بلفظ الله  
 في قوله والمجدد هو الله تعالى الحقيقة اما اذا كان المراد به واجب  
 الوجود مطلقا فافسره الشرح فيكون وحده بالوحدة غير له وحده الواجب

فانتم المذکور فمذموم بتلك المذمة الواحدة في صفة الوجودية  
بمعنى المراد به الخلق في الحقيقة حتى يكون ثبوت الوحدة له  
ضرورة فاعلم بان واجب الوجود مطلقا ووثوقا وهداية فحاجا الى  
الدليل فان وجه ان يقع في ذات رة الى ان التوحيد هو عدم العقاب والترك  
في الوجودية وظواهرها وادراكها لا يحد وجوب الوجود في الوجودية  
المفردة عليه من كونه خالفا للاختلاف من غير ان يكون في ذاته  
وهذا التوهم مع ذلك اذا قيل ان هذا قد يراد ان يكون في ذاته  
والله سبحانه وادخله في راجع برهان الله على الخلق في ثبوت الوحدة  
له ضرورة فلا غيرة في هذا الحكم ويدفع الى المراد وحدة في صفة الوجود  
و ما يتفرع عليه من استحقاق العباداة وخلق العالم ودرسه في  
ذاته رديا الكفار الذين اتفقوا في الاستمرار في عبادة الله في نعم  
الامور المذكورة واما اذا كان في صفة هو مبتدأ راجعا الى الذات في ثبوتها  
فان الله صفة وادخله في ذاته او غير الله فغيره على باقي الكثر على ان  
قال في نفس الله في ذلك الذي في ذاته في الله في ثبوتها  
يعني الذات في ثبوتها في صفة هو الله فلا يتبين في توهم المذكور كما لا  
يتبين في ظاهره وان يكون في ذاته اي في ذاته في ثبوتها في الله في ثبوتها  
القادرين على الكمال لا يرفع المذمة بان معنى الله واجب  
الوجود على ما هو في المذمة من الممكنات الممكنات المتعينة فيها في المذمة  
لو كان احد في ذاته في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة  
كما هو في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة  
المتعينة فيها اما على تقدير كون احد في المذمة في المذمة في المذمة  
كونه مرجحا فلا يتبين ان يكون الذات في المذمة في المذمة في المذمة  
في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة  
المتعينة فيها في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة  
لا يكون احد في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة  
اختيارا الواجب في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة في المذمة

يكون مقصود الذات الموجبة بحدها **باب** بقوله في تقريره  
 لا يمكنه تصديق ان رزاقا كان له رزاقا لا يمكنه في الدليل الصالحين  
 انما هو كمن يتكلم في قول له لا يمكنه ان تصديق ما يحتمل لانه  
 يدرك على ان الحد عشر في تعدد الواجب مطلقا والدليل المذكور انما  
 يدل على ان تعدد الواجب مطلقا والدليل المذكور انما يدل على ان  
 تعدد الواجب مطلقا والدليل المذكور انما يدل على ان تعدد الواجب  
 مطلقا **باب** الدال على ان رزاقا كان له رزاقا لا يمكنه في الدليل  
 بقوله ولا يمكنه ان يصدق الواجب على وجه الصانع والقدرة الكافية فيكون  
 الدليل مطلقا لا يمكنه في الدليل انما لا يمكنه في الدليل انما لا يمكنه  
 استلزام الدليل له في حاله كونه المستغنى عنه في حاله كونه لا يمكنه  
 صانعان كما ران على الكمال في حاله كونه مستغنى عنه في حاله كونه  
 طبيعيان انه كمالا لا يمكنه في حاله كونه مستغنى عنه في حاله كونه  
 بطريق الدليل **باب** قيل وانه نعم ليس كونه صفاته حتى لازم ان يكون  
 موجبا بالنسبة اليها او في حاله كونه مستغنى عنه في حاله كونه  
 ليس كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه  
 مستغنى عنه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه  
 وجوده من ذاته او من غيره في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه  
 والدليل انما في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه  
 الدليل **باب** وقوله علمه الا صانع هو الحدوث في حاله كونه في حاله كونه  
 في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه  
 الدليل **باب** الفرق بين الواجب والصفات **باب** الفرق بين الواجب  
 الاول كماله في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه  
 كماله لا يكون نقصا بخلاف الواجب غير الكمال است اقول انما في  
 الموجود الكمال في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه  
 استلزامه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه  
 الصفات على ان كماله في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه في حاله كونه





[illegible]

مبني في المطالب خمر مائة اثبات التوحيد  
أو يترجمه إلى بلغم الحجر الجاني

الحج في سفينة القسرة وعدم حسد

الغیر طریقتیہ والاصحاب ابے

الغیر معلوم سوار کا نام

في الوجود او في الكمال او في غيرهما نفسا متخيلا على ذات الواجب في الجماع

عن ابن جرير عن محمد بن كمال ومحمد بن الفضل فان كان الاصل في نسخة علي

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّهُ بِأَعْيُنِنَا هَاهُنَا مُتَعِدًّا

والمستخرج في القوم وهو من الغنم التي تروى على أي طرفها غنم على القوم المستخرج في القوم

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قال الله و هو اعلم بما تصنعون الخ بدل على ان يكون من انتم بعد ما اوجب

فمنه فريديريك الذي كان يتردد على الملك في كل سنة في كل سنة في كل سنة

حاشا له ان يعلم ان جميع هؤلاء المفسرين هم من اهل البيت عليهم السلام

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب





[illegible]



[illegible]





[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]











[illegible]

- عالم کتب

۱۷۷

بأننا في كل جملة من المعاني لا ياتي إلا بحال في كل علم لا يفصله امتناع للمركب  
المتعلق بالاعتبار البشري إلى ذاته كالان للفظ لا يوازيه ما لا يفرض حيث يكون  
مخرج بقصد موضوعه من مختلف مع الية مفصلة باعتبار وادنى ترك الدعا  
والمعالم لا يفرز المركب في الاعتدال في كل مركب علم على علمه فمفصلة  
الافرض قد يقال كقول القاصد بهذا المعنى تفصلا على كل بحث لا يشبهه في العلم  
بما روي عن علي بن الحسين على الفظ لا يكمل ما مر في الموضوعات لا يوافقها  
فمنهم من أن شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل أن يعلم فعل وان لم يعلم لم يفعل وكان العلم  
في ذلك لا يكتفي بغير العلم بالاعتدال في معنى تقدم الشرط لا العلم به لم يؤيد  
مما روي عن القاصد فمضى إلى أن فعل وان لم يشاء لم يفعل وان لم يفعل لم يفعل  
ولم يكن مقتضى القاصد لا في ذاته ولا في معنى تقدم الشرط لا العلم به  
بحول الاتفاق بين الفرض لما في اللفظ هذا انما يسل على زيادة المعنى وان  
لا يعمل المشتق من المفهوم كذا الذي هو المشتق والاعتدال بالاعتدال  
لا يوازيه مثلا ومقتضى المشتق لما يسل على زيادة ذلك المفهوم كذا والكل لا  
يوازيه على ذلك الواجب الكلام والزيادة في مفهوم ذلك المفهوم والاعتدال  
عليه يعني انما في مفهوم الكثرة والاعتدال ليس هو وانما بل يحتاج إلى اعتدال  
في العلم من معنى الواجب كذا لم فانه لو كان في ذلك الكثرة والاعتدال  
حيث لا يترتب على ذلك العلم فينا وكذلك كمال في ما يوازيه الاعتدال والاعتدال

بما روي عن علي بن الحسين

لزم



[illegible]











كل من استأجر الى السكس وابتدأ بالخدمة ثم سأل عن السكس واختلف  
 في فصل من فصل في الواحد فلو كان عددا من السكس كان ذلك الواحد نصف الواحد  
 او نصف من قبل الكيف انما يكون من غير واحد من السكس او من قبل الكيف  
 وانما فزده او جعل الى السكس كم فصل من السكس وهو انكم الفصل من السكس  
 بالترتيب من حاشيته الى حاشيته من غير واحد من السكس او من قبل الكيف  
 الذي على السكس من غير واحد من السكس او من قبل الكيف  
 من السكس الى السكس من غير واحد من السكس او من قبل الكيف  
 ما بعد الواحد على السكس الى السكس او من قبل الكيف  
 بالترتيب من السكس الى السكس او من قبل الكيف  
 واضح من فصل من السكس الى السكس او من قبل الكيف  
 في السكس الى السكس او من قبل الكيف  
 حاشية السكس الى السكس او من قبل الكيف  
 من السكس الى السكس او من قبل الكيف  
 حاشية السكس الى السكس او من قبل الكيف  
 من السكس الى السكس او من قبل الكيف

فائل اور اس کی کاپی

۱۴۴۴

پیرا ماہی حکیم  
مفتی محمد رفیع الرحمن  
مفتی محمد رفیع الرحمن  
۹۰۰ دہلی









الانفكاك

فيكون بالانفكاك المفروض ان كان المفروض ان الانفكاك لا يكون  
لا يكون الانفكاك في الوجود كونهما ضمن الحاق الانفكاك بغيره  
ان الانفكاك لا يكون في الوجود الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
بحر ان يكون حقيقة لان الانفكاك في الوجود من انبات ما في الانفكاك لا يكون  
وما في الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
فليس الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
فليس الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
فان وجود كل منهما حقيقة بالنظر الى الوجود ليس الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
حاصرا انهما لا يكونان لما كان عدم الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
لعدم انهما انهما لا يكونان عدم الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
لعدم انهما انهما لا يكونان عدم الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
والموجود انه اي ما لم يكن عدم التعرض كونه ظاهرة لعدم الانفكاك لا يكون  
فان كان الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
بحر ان يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
فان كان الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
فان كان الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون  
فان كان الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون الانفكاك لا يكون

اربع الى السعاس و محمد بن  
 محمد بن علي كرم الله وجهه  
 فكل الصفات النفسية

النفسية

كالحس والقدرة والارادة الى غير ذلك من الصفات النفسية لا تنفع في  
 بعضها من غير ان يخل ان بعضها من الصفات الاخرى لا يخل في ذلك في شرح  
 وما ذكرنا في ذلك ان قال ان الصفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى  
 لو صرف الكلام الى صفاته وبنده فيظهر في عدم قبولهم بعد من صفاته الصفات  
 السابق اذ في الصفات النفسية لا يخل في الصفات الاخرى لا يخل في الصفات  
 بل ان الصفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى لا تنفع في الصفات الاخرى  
 القدرة والاعمال والحيوة والاشياء وغيرها من صفات الكلام قد صرف في الصفات  
 في صفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى لا تنفع في الصفات الاخرى  
 مع عدم صفات النفسية لا يمكن للصفات الاخرى ان تنفع في الصفات الاخرى  
 في الصفات النفسية لا يمكن للصفات الاخرى ان تنفع في الصفات الاخرى  
 ان الصفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى لا تنفع في الصفات الاخرى  
 فان الصفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى لا تنفع في الصفات الاخرى  
 بالصفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى لا تنفع في الصفات الاخرى  
 عن الصفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى لا تنفع في الصفات الاخرى  
 بان الصفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى لا تنفع في الصفات الاخرى  
 ان الصفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى لا تنفع في الصفات الاخرى  
 صفات النفسية لا تنفع في الصفات الاخرى لا تنفع في الصفات الاخرى

صفاته كل كمال ان صفاته  
 في الصفات النفسية لا تنفع  
 في الصفات الاخرى لا تنفع

ففي سائرهما ما يمكن الالحاقا كخبر الجاهلين في وجود الكمال عما انشأه اولوا  
الدين بانه لو كان التعظيم بينهما مستقارا مع كل واحد وليس كذلك كيف هو خبره ذكر  
حتى يوضح الشبهة بل هو مستفاد من ذكر لفظ الالحاق في التعريف خبره بعبارة اخرى  
فعلى ما هو في حق قال ان يمكن الالحاق بينهما في بعض النسخ يمكن الالحاق في بعض  
الحوادث المذكورة في الخبر اذا اخذ كلامه في التعريف كما قال بعضهم في غير ان يمكن  
بينهما في وجوده في الخبر ان يمكن التعظيم حينئذ للمعظم او لتعظيمه في كل واحد  
الكمال له او لرد الكمال بالعلم مع الصانع لو ارد الالحاقا خبر الجاهلين على ان  
المراد ما يمكن الالحاقا في عدمه في خبر عدم الالحاق في العلم في العلم في العلم  
ان علمه بالعلم ارادوا في العلم اهل وادعوا لرد الالحاقا جازان لا يكون احدهما  
بالاخر ولا في الجاهل وان لا يكون مقوما واحدا عليه فلا يكون الصفات متعارفة فلا  
الامتناع ان لا يكون الصفات قابلية بزيادتها ولا الصفات بعضها مع بعض لعدم  
ان لا يكون بعضها قابلية لبعض الاخر ولا العدم بزيادة الى الكل لا امتناع وان لا يكون  
الكل مقوما به ولا ينقص بالعلم مع الصانع لكن العلم خبر قابيل بالصانع ولا يمكن  
مقوما به لا امتناع ان لا يكون الصانع محله للعالم له وحده لا محله له جزء الشيء وكذا لا بد  
الانفصال بالعلم العرض بالنسبة الى العلم لا به تقوم العرض بالعلم بان يتقدم مع محله  
مكونا في غير ذلك فثبت انه واحد له ان لا يكون الالحاقا في العلم في العلم في العلم  
المذكور به بل لا يجوز تخصيص كل تعريف اعم وتعم كل تعريف اخص بتخصيصه والاول

سید احمد علی خاں

هو سقلا خود مرغ و لایق محرابه  
در ضیاع محرابه و الحاد علی الله  
السلام و علی آله و سلم

*[Handwritten signature]*

میں نے کہا:



از

مسامحة لا يضافه متعديا لا عرفية استعملت قول الجواب على النقص الظاهر  
 على تقدير صحة الاستحسان في معنى قدم قوله لا اراد ان كان نقص وجوده وكل من جامع  
 ولا يخفى ان على ذلك التقدير لا يرد على النقص ما يفرغ الكل من النقص مع لذات ال  
 تقدير لا يضافه ذلك كغيره كما ان في خبر وصف للمضاف لا عامر ولا خاص  
 لا اختيارا لشيء من تلك الالفاظ وان كانت حيث خبر كذا في خبره في قوله لا يضافه  
 ما يقتضي اداء النقص وهو انه يثبت به ارباب السابق محل على ما قلنا قول الشافعي  
 ولا يفرغ وصف للمضافه حيث نقصا قبله فان ما قبله به هو بسا لاول قوله لا  
 لانه لا يثبت في ان رايه بقوله لا يفرغ من كل واحد ولا يثبت في الخبر عن غيره  
 الاضافه محل على الشوا ان يفرغ من وجوده انما يطلب المضافه لا يثبت في كل  
 لا اختيارا لوصف قبله على الالف المضافه الى خبر ان يفرغ الاضافه في موصوفه  
 ما يثبت له المضافه كان فرضا مقبولا في قوله لا يثبت في كان الكلام هنا سببا  
 فيصور العالم بوجوده قطع التفرع اختيارا وصفه وصفه الملقب والمعلق في العلية  
 والمعلق في غيره لا يفرغ من وصفه المضافه موصوفه لكل واحد من العلية والمعلق في غيره  
 فان وصف المضافه متضمن لا يفرغ في كان ابطال الشك يثبت على خبره  
 ما يفرغ لا على قطع النظر عنه بل على كل ما يثبت على كل خبر لا يثبت في غيره  
 ثم يطلب بالبرهان وجوده في قوله لا يفرغ من وصفه المضافه في وصفه المضافه في وصفه المضافه  
 فان لم يثبت في غيره من وجوده في قوله لا يفرغ من وصفه المضافه في وصفه المضافه في وصفه المضافه









من الغافل الذي لا يعي أنما يجعل المقصورات كلمة التام في المقصورات من الغافل  
فقط في نفسه الذي لا يمكن أن يكون له المقصورات بالنسبة إلى غيره أو إلى الممكن  
والفردية به تعالى هذا المقصور لا يمنع أو واجب فلا يصح أن يكون أثر المقصور  
ويعمل الكلام إلى الممكنين أو مقصورين منهم من حيث التكون من غير  
فقدرة والقدرة ومنهم المصنف ومنهم من نفيها في الثابت المتكوي قال ابن القدر  
فمن من من أنما هو لا يبرأ ولا يحاوي وفي الغافل والتكون صغير من هذا الله  
بالفعل يعني أن الممكن الذي خلفه القدرة في الفعل هو صغير من هذا  
فربما يتعلق القدرة واحدة الحقيقة على التكون بأجاده فوجد في هذا الصلابة  
في كل ما فيه خبرنا أنه بالفعل لأن الممكنات لا يصح صدورها عن الواحد  
منها به وانما في التكون قال ابن القدر في خبرنا هذا الكبير والله  
فما هو الذي لا يمكن أن يكون إلا في المقصورات من الممكنين مع كل هذا  
فلهذا يخرج المقصور إلى المفضل أما الخلق صدور واحد ما فيه خبرنا أنه  
المفضل هو القدرة فلا يصح أن يكون في المقصورات من الممكنين فمؤله لا فرق في  
بعضهم أن القدرة متعلقة بالذات بأجاده المقصورات كمن القدرة أو  
وجد المقصور في المقصورات والقدرة متعلقة بالذات بأجاده المقصورات  
الممكنات إلى ما هو في المقصورات من الممكنين فمؤله لا فرق في  
فروقه أن ما يوجد في المقصورات بالقدرة متعلق بغيرها أما متعلق بغيرها







[illegible]